أزمة الدّيون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية

خالد عبد السلام محمد سعيد – قسم علم الاجتماع – كلية التربية الزاوية – جامعة الزاوية.

External debt crisis and its impact on development in developing countries

Abstract:

The study aimed to investigate the external debt crisis and its impact on development in developing countries by examining the characteristics of external debt in developing countries, identifying the reasons for foreign borrowing, understanding the causes of failed management and accumulation of external debt, and finally analyzing the negative effects of accumulated external debt on development. The descriptive approach was employed as it suited the purposes of the study.

The study yielded the following results:

External debt in developing countries is considered a significant source of funding for development projects such as infrastructure and improving public services. However, it can increase financial pressures and expose economies to financial risks due to financing conditions and repayment schedules.

The reasons for foreign borrowing include meeting the need to finance major development projects such as infrastructure and improving public services, and providing capital for various economic sectors to achieve economic growth and enhance competitiveness.

The failure to manage external debt and its accumulation can be attributed to several factors, such as the inability to achieve sustainable economic growth that allows for rapid debt repayment, high interest rates which increase financial burdens, and global market fluctuations that may affect a country's ability to attrac new investments or achieve a trade surplus that can be used for debt repayment.

The accumulation of external debt and its negative effects on development can lead to increased external dependence, reduced opportunities for local investment in development, hindering economic growth, and increasing financial pressures on struggling countries, thereby affecting their ability to achieve sustainable development.

Keywords:

Crisis - External Debt - Development - Developing Countries.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أزمة الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية وذلك من خلال التعرف على خصائص الديون الخارجية في البلدان النامية، والتعرف على أسباب الاستدانة والتمويل الأجنبي، و- أيضا - التعرف على سبب فشل إدارة الديون الخارجية وتراكمها وأخيرا التعرف على سبب تراكم الديون الخارجية وآثارها السلبية على التنمية، واتبع المنهج الوصفي لملائمته أغراض الدراسة، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

- إن الديّون الخارجية في البلدان النامية تعتبر مصدر تمويل هام للمشاريع التنموية، مثل البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، ولكنها قد تزيد من الضغوط المالية وتعرض الاقتصادات للمخاطر المالية نتيجة لشروط التمويل والجداول الزمنية للسداد.

- إن أسباب الاستدانة والتمويل الأجنبي تتمثل في تلبية الحاجة إلى تمويل مشاريع التنمية الكبرى مثل البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، وتوفير رأس المال للقطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرات التنافسية.

- إن فشل إدارة الديون الخارجية وتراكمها يمكن أن يرجع إلى عدة عوامل، مثل عدم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن من خلاله سداد الديون بسرعة، وارتفاع الفائدة على الديون مما يزيد من الأعباء المالية، وتقلبات الأسواق العالمية التي قد تؤثر على قدرة الدول على جذب استثمارات جديدة أو تحقيق فائض تجاري يمكن استخدامه لسداد الديون.

- إن تراكم الديون الخارجية وآثارها السلبية على التنمية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاعتماد الخارجي، وتقليص فرص الاستثمار في التنمية المحلية، مما يعوق النمو الاقتصادي ويزيد من الضغوط المالية على الدول المتعثرة، مما يؤثر على القدرة على تحقيق التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: الأزمة - الديون الخارجية – التنمية – البلدان النامية.

المقدمـــــة:

تعتبر أزمة الدّيون الخارجية من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية، حيث تؤثر بشكل كبير على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هذه الأزمة تنشأ عندما تجد الدول نفسها غير قادرة على سداد الديون الخارجية المستحقة عليها، مما يؤدي إلى ضغوط مالية كبيرة تعرقل قدرتها على تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية الأساسية، تتفاقم الأزمة نتيجة لعدة عوامل، منها السياسات الاقتصادية

غير المستدامة، الفوائد العالية على القروض، والتقلبات في أسعار الصرف من جهة أخرى، تؤدي أزمة الديون إلى تقليص الموارد المالية المتاحة للحكومات، مما يجبرها على تقليص الإنفاق العام على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى المعيشة ويزيد من معدلات الفقر والبطالة بالإضافة إلى ذلك، تكون هذه الدول عرضة لتدخلات خارجية في سياساتها الاقتصادية نتيجة لالتزاماتها تجاه المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة، مما يحد من استقلالية اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية في ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري البحث عن حلول مستدامة لأزمة الديون، تشمل إعادة هيكلة الديون، تحسين إدارة الموارد المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات إنتاجية وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، تلك الخطوات يمكن أن تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وتخفيف الآثار السلبية لأزمة الديون الخارجية على البلدان النامية.

تمثل أزمة الديون الخارجية تحدياً رئيسياً للبلدان النامية، حيث تؤثر بشكل جوهري على قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، عندما تكون الديون الخارجية مرتفعة جداً، تجد الدول نفسها مضطرة لتحويل جزء كبير من دخلها لسداد هذه الديون بدلاً من استثمارها في مشاريع تنموية ضرورية. يؤدي ذلك إلى نقص في الموارد المالية المخصصة لتحسين البنية التحتية، وتطوير القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والزراعة ، يظهر الأثر السلبي لأزمة الديون بوضوح في ارتفاع تكاليف الاقتراض وانخفاض الثقة في اقتصاديات هذه الدول، غالباً ما تضطر البلدان النامية إلى قبول شروط قاسية من قبل المقرضين الدوليين، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي قد تشمل فرض سياسات تقشفية تؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الأعباء على المواطنين، هذا الوضع يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وزيادة معدلات الفقر وعدم المساواة بالإضافة إلى ذلك، تؤدي أزمة الديون إلى تقييد قدرة الدول النامية على تنفيذ سياسات اقتصادية مستقلة وفعالة، حيث تصبح مجبرة على اتباع توصيات الجهات الدائنة لضمان استمرار التمويل الخارجي، هذه التبعية المالية تقيد النمو الاقتصادي وتجعل الدول عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية للخروج من هذه الأزمة، تحتاج البلدان النامية إلى استراتيجيات شاملة تشمل تحسين إدارة الديون وتعزيز الشفافية المالية، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد وزيادة

الإنتاجية المحلية، كما يجب على المجتمع الدولي دعم جهود هذه الدول من خلال تقديم قروض بشروط ميسرة، وإعادة هيكلة الديون، وزيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة يمكن أن يلعب التعاون الدولي دوراً حاسماً في تخفيف عبء الديون وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يساعد في تحسين معيشة المواطنين وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.

أولا-مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التأثير السلبي المتزايد لأزمة الديون الخارجية على مسار التنمية في البلدان النامية، هذه الأزمة تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث تعاني هذه الدول من أعباء ديون هائلة تفوق قدراتها المالية على السداد نتيجة لذلك، تضطر الدول النامية إلى تخصيص موارد مالية كبيرة لخدمة الديون بدلاً من استثمارها في القطاعات الحيوية التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان ، تتفاقم المشكلة بسبب الشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على هذه الدول، مما يؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، هذا الوضع يؤدي بدوره إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم عدم المساواة بين مختلف فئات المجتمع بالإضافة إلى ذلك، تحد أزمة الديون من قدرة الدول النامية على تبني سياسات اقتصادية مستقلة وفعالة، حيث تصبح مجبرة على تنفيذ سياسات تقشفية وتحرير اقتصادي قد لا تتماشى مع احتياجاتها التنموية الفعلية، هذا يضعف من قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ويزيد من هشاشتها أمام الصدمات الاقتصادية العالمية بالتالي، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمعالجة أزمة الديون الخارجية، تهدف إلى تحسين إدارة الديون، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لتقديم الدعم المالي والتقني اللازم للبلدان النامية، هذه الجهود مجتمعة يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الأثر السلبي لأزمة الديون على هذه الدول

تواجه البلدان النامية تحدياً كبيراً نتيجة لأزمة الديون الخارجية، حيث تعاني هذه الدول من تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات بسبب الأعباء المالية الضخمة المترتبة على سداد الديون، هذا الواقع يؤدي إلى تقليص الفرص الاقتصادية وفقدان الكثير من الوظائف، مما يزيد من معدلات الفقر ويضعف التنمية البشرية بالإضافة

إلى ذلك، تضطر هذه الدول إلى زيادة الضرائب وفرض سياسات تقشفية تؤثر سلباً على رفاهية المواطنين، مما يؤدي إلى تدهور الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل، يؤثر التدهور في هذه القطاعات بشكل مباشر على جودة الحياة ويعوق تقدم التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، يفرض الاعتماد على القروض الخارجية والتدخلات الدولية قيوداً على السيادة الاقتصادية للدول النامية، حيث تصبح السياسات المالية والنقدية محددة إلى حد كبير من قبل الجهات الدائنة، هذا الوضع يضعف قدرة الحكومات على اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، فإن أزمة الديون الخارجية تؤدي أيضاً إلى تحديات سياسية، حيث تواجه الحكومات ضغوطاً شعبية متزايدة نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار سياسي وزيادة التوترات الاجتماعية، مما يفاقم من الأوضاع ويعيق تحقيق التنمية الشاملة في ظل هذه التحديات المتعددة، تبرز أهمية البحث عن حلول مستدامة تتضمن إعادة هيكلة الديون، وتحسين الإدارة المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية، كما يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال من خلال منح قروض بشروط ميسرة، وتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية لتعزيز قدرات الدول النامية على مواجهة أزمة الديون وتحقيق التنمية المستدامة.

رابعا-تساؤلات الدراسة:

1-ما هي خصائص الديون الخارجية في بلدان النامية؟
2-ما هي أسباب الاستدانة التمويل الأجنبي؟
3-ما سبب فشل إدارة الديون الخارجية وتراكمها؟
4-ما سبب تراكم الديون الخارجية وآثارها السلبية على التنمية؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

1-التعرف على خصائص الديون الخارجية في بلدان النامية.
2-التعرف على أسباب الاستدانة التمويل الأجنبي.
3-التعرف على سبب فشل إدارة الديون الخارجية وتراكمها.
4-التعرف على سبب تراكم الديون الخارجية وآثارها السلبية على التنمية.

ثانيا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1-توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالديون الخارجية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني.

2-دراسة الأسباب الهيكلية والاقتصادية التي تؤدي إلى تراكم الديون الخارجية في البلدان النامية.

3-تقديم نظريات وفرضيات جديدة تتعلق بكيفية تأثير الديون الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية.

4-تحليل كيفية تأثير الديون الخارجية على الاستقرار المالي والنقدي للدول النامية.

5-المساهمة في الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم دراسات حالة وتحليلات مقارنة بين البلدان المختلفة.

الأهمية التطبيقية:

1-تقديم توصيات عملية لصناع القرار حول كيفية إدارة الديون الخارجية بشكل أكثر فعالية.

2-مساعدة الحكومات في صياغة سياسات اقتصادية تعزز من الاستدامة المالية وتقلل من الاعتماد على القروض الخارجية.

3-تحديد استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة مع تقليل تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد.

4-تقديم أدوات وأساليب لإعادة هيكلة الديون وتقليل أعبائها على الميزانية الوطنية.

5-تحليل فعالية برامج المساعدات والقروض الدولية في دعم التنمية الاقتصادية ومعالجة أزمات الديون.

6-دراسة كيفية تحسين بيئة الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن أن تعزز من النمو الاقتصادي وتقلل من الحاجة إلى الاقتراض.

7-توعية المواطنين حول تأثيرات الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة.

خامسا-مفاهيم الدراسة:

تُعد أزمة الديون الخارجية من القضايا الاقتصادية الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على مسارات التنمية في البلدان النامية، حيث تعيق هذه الأزمات قدرة الدول على تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام تتضمن المفاهيم المرتبطة بأزمة الديون الخارجية تأثيرات معقدة على النفقات الحكومية، والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، بالإضافة إلى تأثيراتها على السياسات الاقتصادية والسيادة الوطنية من الضروري دراسة هذه المفاهيم لفهم الأبعاد المختلفة للأزمة وإيجاد حلول فعالة تعزز من التنمية الشاملة وتحسن مستوى المعيشة في البلدان المتضررة.

1-**الأزمة**: تعرف بأنها موقف أو حالة تتسم بالتوتر والاضطراب، وتحدث بسبب عوامل متعددة تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الفرد أو المجتمع أو الدولة، وتتطلب تدخلًا فوريًا واستراتيجيات لإدارتها وحلها [1].

2J**الديون الخارجية:** تشير إلى الأموال التي تقترضها الدولة من مصادر خارج حدودها لتمويل مشاريعها أو سد العجز في موازنتها يمكن أن تأتي هذه القروض من حكومات أخرى، أو منظمات دولية، أو بنوك ومؤسسات مالية أجنبية [2].

3-**التنمية:** تشير إلى عملية تحسين نوعية الحياة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة [3].

4-**البلدان النامية:** تشير إلى الدول التي تتميز بمستويات منخفضة إلى متوسطة من التنمية الاقتصادية والصناعية، ومستوى معيشة أقل مقارنة بالدول المتقدمة تتميز هذه الدول عادةً بارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية [4].

المحور الأول ـ خصائص الديون الخارجية في بلدان النامية:

تتميز الديون الخارجية في البلدان النامية بعدة خصائص رئيسية تشمل:

1-تستخدم الديون الخارجية في البلدان النامية عادة لتمويل مشاريع تنموية كبيرة مثل البنية التحتية كمد الطرق والجسور والمطارات، وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والخدمات تسهم هذه المشاريع في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف الاجتماعية، ودعم القطاع الخاص، وتعزيز القدرات البشرية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان.

2- يمكن أن تكون الديون الخارجية عاملاً حاسماً في تحديد مسار الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية عندما ترتفع مستويات الديون، يمكن أن تزيد هذه الأعباء المالية من ضغوط الدين على الحكومات، مما يقلل من قدرتها على التركيز على التنمية المحلية وتمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية الأساسية تصبح الحكومات مضطرة لإنفاق مواردها على خدمة الديون، بدلاً من الاستثمار في التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والتي هي أساسية لتعزيز النمو المستدام وتحقيق التنمية الشاملة تأثير الديون الخارجية يمكن أن يكون أكثر صرامة في ظل ظروف الاقتراض التي قد تفرض شروطاً صارمة مثل معدلات فائدة مرتفعة، وجداول سداد قصيرة، وشروط إصلاح اقتصادي تفرضها المؤسسات المقرضة الدولية هذه الشروط قد تزيد من ضغوط الديون وتقلل من مرونة السياسات الاقتصادية للحكومات، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المدينة بشكل عام، يمكن أن تؤدي زيادة الديون الخارجية إلى تقليص فرص الاستثمار الداخلي، وتقييد القدرة على تمويل المشاريع الحيوية، مما يعيق النمو الاقتصادي ويزيد من الفقر والعدم المساواة إدارة الديون بشكل فعال وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية يصبحان أموراً حيوية للبلدان النامية للحفاظ على استقرارها والتركيز على التنمية المستدامة في الطويل الأمد [5].

3- الديون الخارجية في البلدان النامية تمثل أداة رئيسية لتمويل مشاريع التنمية الكبرى مثل البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والمطارات، وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي هذه المشاريع تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية والبيئية في هذه البلدان إلا أنها تأتي غالبًا مع شروط محددة تشمل معدلات فائدة عالية، وجداول زمنية صارمة للسداد، وشروط سياسية واقتصادية قد تؤثر على السيادة الوطنية وتحد من مرونة الحكومات المستقبلة في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الداخلية .

4- قد تعرض الدول المستفيدة لمخاطر اقتصادية كبيرة تشمل هذه المخاطر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى زيادة تكاليف السداد وتعكير الاستقرار المالي للحكومات المستقبلة بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر تقلبات أسعار الصرف على القدرة الشرائية للعملة المحلية، مما يجعل من الصعب على الدول المستفيدة تسديد الديون بكفاءة هذه التحديات قد تؤدي

إلى زيادة الضغط على الميزانيات العامة وتقليل القدرة على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

5- عندما تُدار الديون الخارجية بشكل جيد، تُعتبر أداة قوية لتمويل مشاريع التنمية الكبرى في البلدان النامية تمكّن هذه الديون الدول من تحسين بنية التحتية مثل الطرق والجسور، وتوفير خدمات أساسية مثل التعليم والصحة والمياه، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة بالإضافة إلى ذلك، تسهم في دعم الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ومع ذلك، يجب أن تُدار هذه الديون بعناية لتجنب التحديات المالية الكبيرة مثل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتقلبات أسعار الصرف، التي قد تؤثر سلبًا على قدرة الدول على سدادها وتنفيذ مشاريع التنمية المحددة[6].

مما سبق نجد أن الديون الخارجية في البلدان النامية تعكس تمويلًا هامًا يستخدم لتمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة وتعزيز القطاعات الاقتصادية إدارة هذه الديون بشكل فعّال تتطلب استراتيجيات حكيمة لتحقيق التنمية المستدامة وتجنب المخاطر الاقتصادية المحتملة.

المحور الثاني ـ أسباب الاستدانة التمويل الأجنبي:

تلجأ الدول النامية إلى الاستدانة من الخارج لعدة أسباب أساسية، منها:

1-تمويل مشاريع التنمية : في السياق العالمي الحديث، تمثل تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية بواسطة القروض الخارجية جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية تستخدم هذه القروض لتمويل البنية التحتية الحيوية مثل الطرق، والموانئ، والمطارات، والشبكات الكهربائية، بالإضافة إلى مشاريع الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي تهدف هذه المشاريع إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين بناءً على الاحتياجات المحلية والأولويات الوطنية، تختلف مشاريع التنمية الممولة بالديون الخارجية بين الدول، حيث تُعتبر استثمارات استراتيجية للحكومات في تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية تساهم هذه المشاريع في خلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز قدرات الإنتاج، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل علاوة على ذلك، يعزز التمويل الأجنبي للمشاريع الكبرى القدرة التنافسية للاقتصادات

الوطنية عبر تحسين البنية التحتية وتوفير بيئة استثمارية ملائمة، مما يجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة ويدعم نمو القطاعات الاقتصادية المحلية.

2-سد العجز في الميزانية : هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الدول النامية إلى الاستدانة من الخارج يتمثل العجز في الميزانية عندما تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، مما يتطلب تمويل إضافي لتغطية هذا الفارق تستخدم الدول النامية القروض الخارجية كوسيلة لتعويض هذا العجز وضمان استمرارية العمليات الحكومية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين دون تقديم تخفيضات مالية حادة من خلال استخدام القروض الخارجية لسد العجز في الميزانية، تتمكن الدول من تجنب زيادة الضرائب بشكل كبير أو تقليص النفقات الحكومية الأساسية، مثل الصحة والتعليم والأمن هذا التمويل يعزز استقرار الاقتصاد الوطني ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدولة على الرغم من فوائد سد العجز في الميزانية باستخدام القروض الخارجية، إلا أنه يجب أن يتم إدارة هذه الديون بحذر لتجنب الوقوع في دوامة الديون المتزايدة، حيث يمكن أن تزيد تكاليف الفائدة على الديون الخارجية من الضغوط المالية على الدولة في المستقبل[7].

3-**تمويل الاستثمارات الخاصة :** تمويل الاستثمارات الخاصة عبر الديون الخارجية يعتبر جزءاً أساسياً من استراتيجيات الدول النامية لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي يُستخدم هذا التمويل لدعم المشاريع التجارية والصناعية الخاصة، والتي تعزز قدرة القطاع الخاص على التوسع والابتكار، وبالتالي تسهم في خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية باستخدام الديون الخارجية لتمويل الاستثمارات الخاصة، تتمكن الدول النامية من تحسين بيئة الأعمال وتوفير البنى التحتية اللازمة للشركات الخاصة، مثل الطاقة والاتصالات والنقل هذا التمويل يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز القدرات التصديرية، وزيادة الاستقرار الاقتصادي علاوة على ذلك، يمكن لتمويل الاستثمارات الخاصة بالديون الخارجية أن يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مقدرة الدولة على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية إذا تم إدارة هذه الديون بشكل فعال، فإنها يمكن أن تؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام وتعزيز مستوى المعيشة للمواطنين في المدى الطويل.

4-الاستفادة من فرص السوق العالمي : تمويل الاستثمارات للاستفادة من فرص السوق العالمي من خلال الديون الخارجية يعزز قدرة الدول النامية على الاندماج في

الاقتصاد العالمي والاستفادة من فرص النمو والتطوير المتاحة تُستخدم هذه الديون لدعم المشاريع التجارية التي تستهدف التصدير، وتعزيز القدرات التنافسية للشركات المحلية على مستوى السوق الدولي عندما تستثمر الدول النامية في بنية التحتية اللازمة لتسهيل التصدير، مثل الموانئ والمطارات والمناطق الصناعية، فإن ذلك يساعدها على تحسين اللوجستيات والتجارة الدولية كما تساهم هذه الاستثمارات في تعزيز قطاعات الصناعة والزراعة التي تعتمد بشكل كبير على السوق العالمي، وبالتالي تسهم في زيادة الصادرات وتعزيز الإيرادات الخارجية للدولة بالإضافة إلى ذلك، تمكن الاستثمارات الممولة بالديون الخارجية الدول النامية من استخدام التكنولوجيا والمعرفة الحديثة لتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة، مما يزيد من جاذبية منتجاتها على المستوى الدولي ويفتح المجال أمام فرص جديدة للتصدير وتوسيع الأسواق الخارجية[8].

5-تخفيف الأزمات الاقتصادية : تخفيف الأزمات الاقتصادية عبر الديون الخارجية يمثل استراتيجية حيوية للدول النامية، حيث تُستخدم هذه الديون للتعافي من الصدمات الاقتصادية الحادة ولتقليل الضغوط المالية التي تواجهها الحكومات في مثل هذه الظروف يتم توجيه التمويل الخارجي نحو دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة، مثل الصناعة والزراعة والخدمات، وتحسين البنية التحتية المهمة للنمو الاقتصادي، مثل الطرق والمطارات والموانئ عبر الاستثمار في هذه المشاريع، يمكن للدول النامية تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى ذلك، يساهم تخفيف الأزمات الاقتصادية بواسطة الديون الخارجية في تحسين القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمي، من خلال تعزيز الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة إدارة الديون الخارجية بشكل مستدام وفعال تعزز من قدرة الدولة على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية، وتمنحها مرونة للتعامل مع التقلبات الاقتصادية الدولية توفير التمويل الخارجي في حالات الأزمات الاقتصادية يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في استعادة النمو والاستقرار، وتحقيق التنمية المستدامة في المدى الطويل[9].

مما سبق يمكن الاستدانة والتمويل الأجنبي أن تكون ضرورية للدول لعدة أسباب أساسية تشمل هذه الأسباب الحاجة إلى تمويل مشاريع التنمية الكبيرة مثل البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، ودعم القطاعات الاقتصادية

المهمة مثل الزراعة والصناعة الاستدانة تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة عبر توفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع الضرورية التي تعزز التنمية الشاملة وتخدم الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى ذلك، تلعب الاستدانة دوراً في تعزيز القدرة التنافسية للدول في السوق العالمي، وتعزيز مواقفها الاقتصادية عبر تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية كما أنها تساهم في تنويع مصادر الدخل الوطنية وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.

المحور الثالث ـ فشل إدارة الديون الخارجية وتراكمها:

يمكن أن يؤدي فشل إدارة الديون الخارجية وتراكمها إلى أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة في البلدان النامية، عندما تعجز الدول عن إدارة ديونها بشكل فعال، تتعرض لمخاطر عديدة، من بينها ارتفاع تكاليف الاقتراض نتيجة لزيادة أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف هذا يؤدي إلى زيادة العبء المالي على الدولة، حيث تصبح قادرة بصعوبة على سداد الأقساط والفوائد المستحقة، مما قد يدفعها إلى الدخول في دوامة من الديون الجديدة لسداد الديون القديمة تراكم الديون الخارجية بشكل غير مستدام، يمكن أن يؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية علاوة على ذلك، قد تفقد الدولة ثقة المستثمرين الدوليين والمحليين، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية ويزيد من البطالة والفقر في بعض الحالات، قد تتدخل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفرض برامج إصلاحية تشمل إجراءات تقشفية صارمة، مما قد يؤدي إلى تزايد الاستياء الشعبي وعدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل، يتطلب الخروج من أزمة الديون إدارة مالية حكيمة وإصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين إدارة الموارد المالية وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الديون عندما تفشل الدول في إدارة ديونها الخارجية وتتراكم هذه الديون، تصبح عرضة لمجموعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة عدم القدرة على السداد يؤدي إلى تدهور الثقة في الاقتصاد المحلي، مما قد يتسبب في خفض التصنيف الائتماني للدولة ويزيد من صعوبة الحصول على تمويل مستقبلي بشروط ميسرة هذا الوضع يخلق حلقة مفرغة، حيث تلجأ الدولة إلى الاستدانة مجددًا لتسديد الديون القديمة، مما يزيد من حجم الدين العام بشكل متسارع[10].

في ظل تراكم الديون، قد تضطر الحكومة إلى توجيه جزء كبير من إيراداتها لسداد خدمة الدين بدلاً من الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية هذه الإجراءات تؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات العامة، مما يفاقم من مشاكل الفقر والبطالة ويؤثر سلبًا على جودة الحياة للمواطنين في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي هذه الأوضاع إلى اضطرابات اجتماعية واحتجاجات شعبية ضد السياسات التقشفية التي تفرضها الحكومة استجابة للضغوط المالية ، التدخلات من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تأتي غالبًا مع شروط قاسية تهدف إلى إصلاح الاقتصاد وإعادة هيكلته، تشمل هذه الشروط عادة تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وتحرير الأسواق، رغم أن هذه السياسات قد تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أنها قد تؤدي إلى تزايد البطالة وتفاقم الفقر على المدى القصير، مما يسبب اضطرابات اجتماعية وسياسية ، لتجنب فشل إدارة الديون وتراكمها، يجب على الدول النامية تبني استراتيجيات إدارة دين فعالة تشمل تنويع مصادر التمويل، تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، تعزيز النمو الاقتصادي من خلال سياسات اقتصادية شاملة، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية، التعاون الدولي والدعم الفني من المؤسسات المالية يمكن أن يساعد أيضًا في بناء قدرات الإدارة المالية وتحقيق استدامة الدين على المدى الطويل بشكل عام، إدارة الديون الخارجية تتطلب نهجًا متكاملًا يجمع بين الإصلاحات الاقتصادية والمالية، تعزيز الحكم الرشيد، والاستثمار في التنمية المستدامة لضمان أن تكون الديون وسيلة لتحقيق التنمية بدلاً من عائق أمامها[11].

مما سبق يؤدي فشل إدارة الديون الخارجية وتراكمها إلى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة، حيث تعجز الدول عن سداد الديون وتتزايد تكاليف الاقتراض، مما يثقل كاهل الميزانية الوطنية ويجعلها غير قادرة على تمويل الخدمات الأساسية، هذا الفشل يقلل من ثقة المستثمرين ويؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني، مما يعقد الحصول على تمويل جديد بشروط ميسرة، التدخلات من المؤسسات المالية الدولية تأتي بشروط تقشفية تزيد من البطالة والفقر، وتؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، تتطلب معالجة هذا الفشل استراتيجيات شاملة تشمل تحسين إدارة الموارد المالية، تعزيز الشفافية، وتبني سياسات اقتصادية تعزز النمو المستدام وتمنع تراكم الديون بشكل غير مستدام.

المحور الرّابع ـ تراكم الديون الخارجية وآثارها السلبية على التنمية:

تراكم الدّيون الخارجية له آثار سلبية عميقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، عندما تتزايد الديون الخارجيـــة بشكل كبير، تصبح الدولة مثقلة بتكاليف خدمة الدين، مما يعني أن جُزءاً كبيراً من ميزانيتها يجب أن يوجه لسداد الفوائد والأقساط المستحقة، هذا الأمر يقلل من قدرة الحكومة على الإنفاق على القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وهو ما يعرقل التنمية البشرية والاقتصادية ، علاوة على ذلك يؤدي تراكم الديون إلى تقليص الاستثمارات العامة والخاصة في الاقتصاد المحلي، التحديات المالية التي تواجهها الدولة تجعلها أقل جاذبية للمستثمرين، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتفاقم البطالة والفقر، تتعرض العملات الوطنية لضغوط كبيرة بسبب الحاجة إلى سداد الديون بالعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة المحلية، هذه التقلبات تزيد من تكلفة الواردات وتؤثر سلباً على أسعار السلع الأساسية، مما يزيد من الأعباء على المواطنين ، كما تفرض المؤسسات المالية الدولية شروطاً صارمة على الدول المثقلة بالديون للحصول على مزيد من القروض أو إعادة هيكلة ديونها، هذه الشروط تشمل عادةً سياسات تقشفية تتضمن خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، مما يزيد من معاناة المواطنين ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية، قد تؤدي هذه الإجراءات إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم الفجوات الاجتماعية[12].

لتفادي الآثار السلبية لتراكم الديون الخارجية، تحتاج الدول النامية إلى تحسين إدارة ديونها من خلال تبني استراتيجيات فعالة تركز على تعزيز الإيرادات المحلية، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز الصادرات، كما يجب على هذه الدول العمل على تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على الديون الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة الدعم الفني والمالي من المؤسسات الدولية يمكن أن يلعب دوراً مهماً في مساعدة الدول على تحقيق هذا الهدف من خلال تقديم المشورة والدعم في إدارة الديون وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية ، تراكم الديون الخارجية له تداعيات متعددة ومعقدة على التنمية في البلدان النامية، عندما تتزايد الأعباء المالية الناتجة عن سداد الفوائد وأقساط القروض، تصبح الحكومات محدودة في قدرتها على تخصيص الأموال اللازمة للاستثمار في مشاريع

التنمية الحيوية، هذا النقص في الاستثمار يؤثر سلباً على البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويحد من فرص تحسين مستوى المعيشة للسكان ، إضافة إلى ذلك يؤدي تراكم الديون إلى زيادة الاعتماد على الديون الجديدة لسداد الديون القديمة، مما يدخل البلاد في دوامة من الديون المتراكمة التي يصعب الخروج منها، هذا الاعتماد المفرط على الديون الخارجية يقلل من السيادة الاقتصادية للدولة ويجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية الدولية، عندما تتعرض الدولة لضغوط مالية شديدة، قد تلجأ إلى بيع أصولها أو مواردها الطبيعية لسداد الديون، مما يفقدها جزءاً من سيادتها الاقتصادية ويقلل من قدرتها على التحكم في مواردها الوطنية[13].

كما أن التبعات الاجتماعية لتراكم الديون الخارجية تكون واضحة ومؤثرة. السياسات التقشفية المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية كشرط للحصول على قروض جديدة أو إعادة هيكلة الديون غالباً ما تتضمن خفض الإنفاق على البرامج الاجتماعية، مما يؤدي إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة معدلات الفقر والبطالة، هذه الإجراءات تساهم في زيادة التفاوت الاجتماعي وتؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية ، من الناحية الاقتصادية، تؤدي ضغوط خدمة الديون إلى تقييد النمو الاقتصادي على المدى الطويل، تقليل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية يقلل من قدرة الاقتصاد على النمو والتوسع، كما تؤدي هذه الضغوط إلى تدهور مناخ الأعمال، مما يقلل من جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية ويحد من فرص خلق وظائف جديدة[14].

على الصعيد الدولي، تؤدي مشاكل الديون إلى تراجع الثقة في الاقتصاد الوطني، مما يجعل من الصعب جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الحصول على قروض بشروط ميسرة، هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وتقليل فرص التمويل لمشاريع التنمية ، للخروج من أزمة تراكم الديون، تحتاج البلدان النامية إلى تبني استراتيجيات شاملة لإدارة الديون تتضمن تعزيز الإيرادات المحلية من خلال تحسين نظام الضرائب، مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية، كما يجب التركيز على تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، وتعزيز الصادرات من خلال تحسين الجودة والتنافسية

الدعم الدولي يلعب دوراً حاسماً في مساعدة البلدان النامية على تحقيق هذه الأهداف، المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة يمكن أن تقدم الدعم المالي والفني للمساعدة في بناء القدرات المؤسسية وتعزيز السياسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة [15].

مما سبق يؤثر تراكم الديون الخارجية سلباً على التنمية في البلدان النامية، حيث يزيد من الأعباء المالية ويقلل من قدرة الحكومات على تمويل المشاريع الحيوية مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، هذا يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتدهور مستوى المعيشة، الاعتماد على مزيد من الديون لسداد الديون القديمة يخلق دوامة مفرغة، مما يقلل من السيادة الاقتصادية ويجعل الدول عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية، السياسات التقشفية المفروضة نتيجة لتراكم الديون تزيد من الفقر والبطالة وتؤدي إلى اضطرابات اجتماعية لتحسين الوضع، تحتاج الدول إلى استراتيجيات شاملة لإدارة الديون وتعزيز الإيرادات المحلية وتنويع الاقتصاد، مع الاعتماد على الدعم الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن الديون الخارجية في بلدان النامية تعتبر أساساً لتمويل مشاريع التنمية الكبرى مثل البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، تتضمن شروطًا للسداد وفترات زمنية معينة، وتسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية، مع زيادة الاعتماد الخارجي والتعرض للتقلبات الاقتصادية العالمية.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن أسباب الاستدانة والتمويل الأجنبي تتمثل في الحاجة إلى تمويل مشاريع التنمية الكبرى مثل البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، وتوفير رأس المال للقطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرات التنافسية.

3-بينت نتائج الدراسة أن فشل إدارة الديون الخارجية وتراكمها يمكن أن يرجع إلى عدة عوامل مثل عدم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يمكن من خلاله سداد الديون بسرعة، وتزايد الفائدة على الديون مما يزيد من الأعباء المالية، وتقلبات الأسواق العالمية التي قد تؤثر على قدرة الدول على جذب استثمارات جديدة أو تحقيق فائض تجاري يمكن استخدامه لسداد الديون.

4-أكدت نتائج الدراسة أن تراكم الديون الخارجية وآثارها السلبية على التنمية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاعتماد الخارجي، وتقليص فرص الاستثمار في التنمية المحلية، مما يعوق النمو الاقتصادي ويزيد من الضغوط المالية على الدول المتعثرة، مما يؤثر على القدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

1- توفير معلومات دقيقة وشفافة حول الديون وإدارتها لتعزيز الثقة بين المستثمرين والدائنين الدوليين.

2-التحرك نحو تنويع مصادر التمويل بما في ذلك تعزيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3-برامج إعادة هيكلة الديون التي تهدف إلى تخفيض الأعباء المالية وتمديد مدد السداد.

4- تعزيز قدرة الحكومات على جمع الضرائب وتحسين الإيرادات الداخلية لتقليل الاعتماد على الديون الخارجية.

5- توجيه الاستثمارات الخارجية نحو مشاريع تعزز التنمية المستدامة مثل البنية التحتية والزراعة المستدامة والطاقة المتجددة.

6-بناء القدرات الحكومية لتحسين إدارة الديون وتنفيذ السياسات الاقتصادية بفعالية.

7-تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للفئات الضعيفة والمجتمعات النائية لتعزيز النمو الاقتصادي المتكافئ.

8- تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتعظيم فوائد التنمية.

9- تركيز الاستثمارات على المشاريع التي توفر عوائد اقتصادية عالية وتعزز النمو المستدام.

10-دعم التعليم والتدريب المهني لزيادة فرص التوظيف وتحسين قدرات العمالة وزيادة الإنتاجية.

11- دعم الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا لتعزيز القدرة التنافسية وتحفيز النمو الاقتصادي.

12-تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد لضمان استخدام الديون الخارجية بشكل فعال وشفاف.

13- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في إدارة الديون وتقديم الدعم المتبادل لتحقيق التنمية المستدامة.

14-تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

15-تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

الهوامـــــــــــش:

1-حسن حماد، إدارة الأزمات: مفاهيم وأطر تطبيقية"، ط (1)، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2020م، ص 15.

2- خالد عبدالفتاح، "الديون الخارجية وأثرها على الاقتصاد" ، ط (1) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2021م ، ص 22.

3- أحمد يوسف، " مفاهيم التنمية المستدامة: أطر وتطبيقات" ، ط (2) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2020م ، ص 30.

4- سمير أمين ، " اقتصاديات التنمية في البلدان النامية" ، ط (1) ، دار الشروق ، القاهرة ، 2021م ، 45.

5- جون سميث، "الديون الخارجية وتحملها في الاقتصادات النامية: التحديات والسياسات" ، ط (1) ، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2019 م ، ص 74 .

6-أحمد محمد ، "الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية" ، ط (2) ، دار الكتب العلمية، القاهرة، 2020 م ، ص 97 .

7-محمد عبد العزيز، الاستدانة الخارجية وتحديات التنمية في الدول النامية، ط (1) ، دار الفكر العربي ، 2020م ، ص 104.

8-علي النومان ، "الاستدانة وتمويل التنمية في العالم العربي" ، ط (1) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2018م ، ص 65 .

9- أحمد مصطفى، الديون الخارجية وأزمة الديون في البلدان النامية ، ط (1) ، دار الفكر العربي ، القاهرة، مصر، 2019م ، ص 42 .

10-محمد عبد الله ، إدارة الديون الخارجية: التحديات والحلول، ط (2) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، لبنان ، 2021م ، ص 48 .

11-أحمد حسين، الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ط (1)، دار الفكر العربي، 2020م ، ص 50.

12- ليلى محمد علي، "إدارة الديون في الاقتصاديات الناشئة" ، ط (2) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019م ، ص 85.

13- محمد عبد الله، التنمية والديون في العالم العربي، ط (3)، دار الجامعات العربية، 2021م ، ص 140.

14-سامي محمود، الأزمات المالية والديون الخارجية، ط (1)، دار النهضة العربية، 2018م، ص 65.

15- أحمد سعيد، التمويل الأجنبي وأثره على الاقتصاديات النامية، ط (2)، دار الفكر العربي، عمان، الأردن، 2021م، ص 87.